جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون - القانون الخاص

العدالة التنبؤية في العمل القضائي

(دراسة مقارنة)

رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة

نادية نعيم حسين

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق أحمد محمد

أستاذ القانون المدني

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥ م

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى

وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ

يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾

صدق الله

العلي العظيم

سورة النحل-

الآية ٩٠

(أ)

إلي من أضاءوا طريقي بعلمهم وحبهم.

إلى مَقامِ سَيدي إمام المُتَقين وسَيد البُلَغاء والمُتَكلمين أَمير المُؤمنين علي بن أبي طالب (عليه‌السلام) نِبراس العَدالة والحِكمَة الذي أَستَمِدُ مِنهُ العَون في مَسيرتي العِلمية.

إلى الراحِل والدي (رحمه‌الله) الذي كانَ مِثالاً للصَبرِ والعَطاء وغَرَسَ في نَفسي الخِصال الحَميدة والصِفات الفَريدة التي أفتَخِر فيها طَوال حَياتي.

إلى والدَتي حاضِنتي بِدُعائِها وحُبها التي بِفضلِها وَهَبَ اللهُ لي الحَياة بِنورِ الإيمان.

إلى إخوتي وأخواتي شُركاء الفَرَح والتَحديات الذين جعلوا حياتي أكثر رونقاً وجمالاً.

إلى (ولدي وابنتي) قرة عيني وأفراح قلبي اللذان سَهَّلا لي مَشَقَّة السَعي، امل أن تَكونا فَخورَين بهذا الجُهدِ، وأن يكون لكم فيه نور يَرشُدكم إلى الخَير والعِلم النافِع.

إلى الأساتذة الأفاضل الذين يسروا لنا العسير، وأناروا لنا البصيرة ، وغرسوا في عقولنا بذرة المعارف وتنمية الخبرات الذاتية.

إلى كُلّ مَن مَدَّ لي يَد العَون في المَحاكِم والجامِعات والمَكتَبات فَسَهَلوا لي ما بَدا صَعباً.

إلى الزملاء والزميلات الطلبة.

أُقدم لَكُم هذهِ الرِسالَة ثَمَرة جُهدي وتَفكيري، راجيةْ مِن الله سُبحانه وتَعالى أن يَتقَبلَها بقَبول حَسن وأن يَجعَلها خطوة في خِدمَة الحَق والعَدالة.

الباحثة

(ب)

شُكْر وعِرفان

الحمدُ للهِ ربِ العالمين والثناءُ على وافر نعمائهِ، وجَزيل بَركاتهِ، مثلما ينبغي لجَلالِ وَجههِ، وعَظيمِ سُلطانهِ، الذي أكرَمَني بِنعَمهِ النَقية وفَتَح بصيرتي للعلمِ والمعرفةِ، وجَعَلني مُسلمة على دينِ خاتم الأنبياء وسيد المُرسلين أبي القاسم المصطفى مُحمَد صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى نِهجِ سيد البُلغاءِ والعُلماءِ أمير المؤمنين وذريته الأطهار من الأئمةِ الهُداة المَهديين (عليهم السلام).

ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من كان له الفضل بالإشراف على هذه الرسالة، لما بذله من جُهد الأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد محمد، إذ كان لي مُعلماً ومُشرفاً أستنير بتَوجيهاتهِ السَديدة وإرشاداته القيّمة التي كان لها الأثر البارز في مساعدتي على إنجاز هذا البحث بالشكل المطلوب، وكما لا يَسعَني إلا أن أُعَبّر عن

شُكري وعرفاني للأساتيذ رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لجهودِهم السخية المباركة التي أسهَمت في إيقاد شُعلة العلم، وما سيبدوه من ملاحظ مهمة في مُراجعة الرسالة، وتَدقيق مُفرَداتها، وتَصويبِ مَسارِها إلى الاتجاه العلمي السَديد.

والشكر موصول إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا والكادر العلمي والإداري لكل ما قدموه من تسهيلات تمثلت في تقديمِ مشورةٍ، أو إيضاحٍ، أو تَوفير مصدرٍ علمي، متمنيةً للجميع دوام الصحة والسعادة ، سائلةً الباري عَزَّ و جَلّ أن يَمُنَّ على الجميع بنعمة الصحة والعافية، أنه سميع مجيب.... نِعمَ المولى .... ونِعمَ النصير

الباحثة

(ت)

الملخص

يَفيضُ العالم الرقَمي بِكَم هائِل من البَيانات والوَثائِق والمستَندات القانونية، التي يُراد لها أن تَستعمل تكنولوجيا الذَكاء الاصطناعي في تَغذية المِهن القانونية، والأنظمة القضائية، وقَد نَتِجَ عن ذلك أنها أثمَرَت عن إحداث تَغيير جَذري يَتَماشى مع بُروز العَدالة التنبؤية، بوَصفِها نتاج تِقَنيات الذَكاء الاصطِناعي المُعتَمدة في تَحليل البيانات القانونية، وقَرارات المَحاكِم، للوُقوف على أسبابِها، والنَتائج التي أفضَت إليها، إذ تُسهِم الخَوارزميات في صُنع القَرار القَضائي، بالاستِناد الى البيانات والقَرارات السابِقَة، فتشكل بذاتها عاملاً مساعداً للقاضي في استنباط الأسباب الدقيقة لإصدار الأحكام القضائية بناء على نتائج التنبؤات

معززة بنظرة القاضي الشخصية للدعوى، ودراسة أدلتها، بما يغرس في النفس الاطمئنان لصحة الحكم، ودقة تنبؤات الخوارزميات والنظم الخبيرة والشبكات العصبية، التي أضفت فوائد لا حصر لها وشكلت علامة مضيئة في العمل القضائي، إذ اختزلت كثيراً من الخطوات الإجرائية التي تستلزم مزيداً من الجهود والتكاليف العالية، ولعلَّ ذلك ناتج عن الأثر الكبير لهذه التطبيقات في توفير الوقت والجهد والكلف العالية، لذلك يُعَد التنبؤ بالنتائج في القضايا القانونية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق العدالة، فالتقييم الدقيق للنتائج المحتملة إنما هو بمثابة الوصول إلى اكتمال الأسس التي يعتمدها القاضي لبناء قناعة راسخة في إصدار القرار القضائي، كونه يدرك إن الإجراءات التقليدية المتبعة في التقاضي لا ترتقي من حيث السرعة والدقة إلى مستوى استخدام التكنولوجيا الحديثة، التي لها القدرة على تقديم حلول ناجعة لعدد من المشكلات التي تواجه الأنظمة القضائية، مثل كثرة القضايا المنظورة وطول الانتظار لحسمها، أو عدم الاتساق القانوني لتطبيق القانون، وكما إن زيادة دقة النتائج يمكن أن تقضي على حالات التماثل بين القضايا والبيانات أو الأطراف، ويمكن لهذا التنبؤ أن يتضمن جانب التسوية بدلاً من اتخاذ طريق إجراءات قضائية مطولة، ونستخلص بالنتيجة أنه يمكن استكمال الذكاء البشري بالذكاء الاصطناعي، لا أن يحل الأخير محل الأول بشكل كامل، حتى مع افتراض أمكانية قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي بتحقيق نتائج جيدة تساعد على تسهيل آلية اصدار القرار القضائي.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٣
الفصل الأول : ماهية العدالة التنبؤية	٤
المبحث الأول: مفهوم العدالة التنبؤية	٥
المطلب الأول: التعريف بالعدالة التنبؤية	٥
الفرع الأول: نشأة العَدالة التَنبؤية وتَعريفَها اللُغَوي	٦ - ١٠
الفرع الثاني: تَعريف العَدالة التَنبؤية في الاصطِلاح والتَشريع	١٠ - ١٨
المطلب الثاني: ذاتية العدالة التنبؤية	١٩
الفرع الأول: خَصائِص العَدالة التنبؤية	١٩ - ٢٣
الفرع الثاني: تمييز العدالة التنبؤية عما يشابهها	٢٤ - ٣٣
المبحث الثاني: أهمية الذكاء الاصطناعي في ميدان القضاء	٣٤
المطلب الأول: مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء	٣٤
الفرع الأول: المتطلبات الفنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء	٣٥ ــ ٤١
الفرع الثاني: تسجيل الدعوى والإجراءات القضائية بصددها	٤١ - ٤٩
المطلب الثاني: تقييم دور الذكاء الاصطناعي في القضاء	٤٩
الفرع الأول: مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء	٤٩ - ٥٦
الفرع الثاني: سلبيات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء	٥٦ - ٦٢
الفصل الثاني : أسس العدالة التنبؤية في القضاء	٦٣
المبحث الأول: القاعدة المعرفية القانونية	٦٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: التغذية القانونية لخوارزميات الذكاء الاصطناعي	٦٤
الفرع الأول: التعريف بخوارزميات الذكاء الاصطناعي	٦٥ ـ ٦٩
الفرع الثاني: البيانات القانونية	٦٩ ـ ٧٣
المطلب الثاني: إجراءات التوصل الى العدالة التنبؤية	٧٣
الفرع الأول: المعالجة القانونية للبيانات	٧٣ ـ ٧٩
الفرع الثاني: إصدار الحكم القضائي	٨٠ ـ ٨٧
المبحث الثاني: المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي عن الحكم التنبؤي	٨٧
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي عن الحكم التنبؤي	٨٨
الفرع الأول: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي	٨٨ ـ ٩٦
الفرع الثاني: الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي	٩٧ ـ ١٠١
المطلب الثاني: أثر قيام المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي عن الحكم التنبؤي	١٠٢
الفرع الأول: مدى كفاية التشريعات المنظمة لنطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء	١٠٢ ـ ١١١
الفرع الثاني: جبر الضرر الحاصل نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء	١١١ ـ ١٢٢
الخاتمة	١٢٣ـ ١٢٦
المصادر	١٢٧ ـ ١٤٠
الملخص باللغة الإنكليزية	B
العنوان باللغة الانكليزية	A

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله المصطفى أبو القاسم محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين، والحمد لله الذي هدانا للعلم والمعرفة وماكنا لنهتدي لولا أن هداني الله لإكمال دراستي وتوفيقي في كتابة هذه الرسالة التي ابدأها بالمقدمة الآتية:

أولا : موضوع الدراسة

لقَد أَسهَمَ التَحول الرَقمي للمُجتمَع بِشِكل كَبير في تَطور العَدالة التنبؤية، التي باتت تحتَل مَكانة مهمة لَدى السُلطات القَضائية في الدول المعتمدة على التِقَنيات الإلكترونية بإجراءات التَقاضي، إذ هي نِتاج تَحليل الوَقائع السابِقَة للقَرارات الصادِرَة من المَحاكِم باستِخدام خَوارزمِيات الذَكاء الاصطِناعي، للتَنبؤ بما يُمكِن التَعويل عَليه في فُرَص النَجاح بِقَضايا مُعَيَنَة من نَفس الفِئَة التي تَم تَحليل القَرارات الصادِرَة بها تَمهِيداً للوُصول إلى قَرارات قَضائية تَسودَها العَدالة والانصاف، وتتسم العدالة التنبؤية بخصائص معينة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي تميزها عن سواها، وتتمثل هذه الخصائص بحلول التكنولوجيا محل البشر إذ تقوم بإداء المهام عبر مساهمة تقنية الخوارزميات في نقل الخبرات الإنسانية إلى الآلات الذكية، مع أمكانية استخدام اللغة البشرية في التعامل معها، وتتميز بالدقة والسرعة في تحقيق النتائج المرجوة، وكما يؤدي الذكاء الاصطناعي دورا مهما في ترسيخ العدالة، عبر خوارزميات معينة تطبق برمجيات خاصّة تمنعها من تكرار العمليات الحسابية الخاطئة، فضلا عن قابليتها لتحسين أدائها وتعميم المعلومات لاستنتاج ما يماثلها، وتتخذ تطبيقات الذكاء الاصطناعي طريقة تفكير منطقية تمكنها من اتخاذ القرارات بدقة عالية وسرعة فائقة تتمكن خلالها من المعالجة وإبداء النتائج، والقدرة على محاكاة العقل البشري والسلوك الإنساني، الذي يهدف إلى استنباط الحلول

من الوقائع والمعطيات التي جرى إدخالها في الوسائل التكنولوجية لتغذية انظمته وبرامجه، وبذلك فإن هذه التنبؤات تساعد القاضي في ترسيخ قناعاته للفصل في الدعوى المنظورة، أمامه وإصدار الحكم النهائي فيها بهدوء واطمئنان وروية .

ثانياً: اشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في غياب السيطرة على المجال الرقمي، وانتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، مع وجود ضرورة لاستخدامه للاستفادة من النتائج التي يتنبأ بها وتسهم في تطوير آفاق العدالة من جهة، والوقاية من المخاطر المحتمل وقوعها كالقرصنة والجرائم الرقمية وعدم دقة النتائج التي تصدر عنه من جهة اخرى, وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات الاتية :-

١- ما لمقصود بالعدالة التنبؤية، ومتى بدأ التفكير بنشأتها ؟

٢- كيف تبدو أهمية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي ؟

٣- هل هناك خصائص معينة تتسم بها العدالة التنبؤية والذكاء الاصطناعي؟

٤- هل تتمكن تقنيات الذكاء الاصطناعي بالفصل في الدعوى وإصدار الاحكام النهائية بمعزل عن الكادر البشري، أو أنها وسيلة مساعدة فاعلة للقاضي في أداء مهامه؟

٥- هل واكب المشرع العراقي التطور الحاصل في التقنيات الحديثة ودورها في تحقيق العدالة ، وهل هناك تشريعات وطنية تعالج هذا الموضوع؟

ثالثا : أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

١- بيان مدى وجود ضرورة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي لكونها تتميز بخصائص عديدة تؤهلها لاختزال العديد من الإجراءات، أهمها إمكانية التنبؤ بنتائج الدعوى.

٢- إيضاح مفهوم العدالة التنبؤية في العمل القضائي وتبصير الباحثين والمهتمين بأهمية وجودها في الإجراءات القضائية سواء بالتحكيم أو في مجال دراسة الدعاوى المدنية والفصل فيها.
٣- إبراز العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي والفصل في الدعاوى وبيان مدى نجاح الأنظمة الذكية في التنبؤ بالنتائج التي يمكن اعتمادها في إصدار القرارات القضائية بالاعتماد على تحليل ومعالجة البيانات القانونية للدعاوي المماثلة التي جرى حسمها في وقت سابق.
٤- الاسهام في إثراء المكتبات القانونية باعتبار هذه الدراسة يمكن اعتمادها كمصدر من مصادر الأبحاث والدراسات المستقبلية.

رابعاً : أهمية الدراسة

سلطت الدراسة الضوء على موضوع شهد انتشاراً في بعض الدول، ويشكل تحديًا مهمًّا في مجال العمل القضائي والدراسات القانونية، لذلك أضحى على درجة من الأهمية الغوص في تفاصيل الذكاء الاصطناعي وما يمكن أن يؤدي من دور بالغ الأهمية في خدمة البشرية ولاسيما في القضاء، عبر استخدام الخوارزميات والنظم الخبيرة والتقنيات الأخرى بتحليل البيانات القانونية والتنبؤ بالنتائج لقضايا جديدة منظورة أمام القضاء بالقياس على بيانات سابقة ضمن الفئة المنظورة نفسها، لذلك لا بُدَّ من التعرف على وظائف تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة ومدى اعتمادها من قبل الجهات القضائية.

خامساً: فرضية الدراسة

تمثل العدالة التنبؤية تطورًا مهمًا في دعم العمل القضائي، لتعزيز الكفاءة والسرعة في هذا الجانب، إذ تُسهِم في تحقيق عدالة أكثر موضوعية، وتَحد من التفاوت الناتج عن التقدير القضائي الشخصي، ممّا يدعم مبدأ المساواة أمام القانون، لكنها تبقى بحاجة إلى تشريع قانوني

يضمن ضبط استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويكفل احترام مبادئ الشفافية والمساءلة لضمان عدم المساس بجوهر العدالة الإنسانية.

سادساً: منهجية الدراسة

جرى في هذه الدراسة اعتماد المنهج التحليلي لبيان أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في مراحل الإجراءات القضائية، عن طريق تحليلها للبيانات ومناقشة ما إذا كان من المناسب الاعتماد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي في الجانب القضائي ودراسة الدعاوى ومدى إمكانية إصدار القرارات عندما تكون أكثر دقة للمساهمة مع القضاء في تحقيق العدالة، فضلاً عن مقارنة العدالة التنبؤية التي جاءت نتاج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون العراقي مع قوانين كلّ من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة.

سابعاً: هيكلية الدراسة

تتألف هذه الدراسة من فصلين، الفصل الأول بعنوان ماهية العدالة التنبؤية، يقسم على مبحثين, وكلّ مبحث يقسم على مطلبين، ويتفرع المطلب الواحد إلى فرعين، المبحث الاول يحمل عنوان مفهوم العدالة التنبؤية, والمبحث الثاني أهمية الذكاء الاصطناعي في ميدان القضاء, وكذلك الفصل الثاني يأخذ ذات النمط لتقسيمات الفصل الأول، فجاء بعنوان أسس العدالة التنبؤية في القضاء، يقسم أيضاً على مبحثين، المبحث الأول القاعدة المعرفية القانونية، ثم المبحث الثاني المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي عن الحكم التنبؤي، وختمنا الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج والمقترحات